

Distr.
GENERAL

S/1998/1132
1 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لزيمبابوي لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى التقرير النهائي للجنة التحقيق الدولية (رواندا) (S/1998/1096) وإلى الفقرات ٧٠ و ٧١ و ٩٧ و ٩٨ من التقرير على وجه التحديد.

فالفقرتان ٧٠ و ٧١ تشيران إلى الجهود الفاشلة التي بذلتها اللجنة لزيارة هراري، والزيارة اللاحقة التي قام بها أحد أعضاء اللجنة. والغرض من الزيارة استناداً إلى اللجنة هو "... [أن] تستكمل اللجنة معلوماتها عن الاتجار بالأسلحة في كامل أنحاء الجنوب الأفريقي بصورة عامة وفهمها لتورط زيمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع القوات المسلحة الرواندية السابقة بوجه خاص...". وتعرب زيمبابوي عن دهشتها لكون اللجنة تجعل من عدم الدعوة لزيارة البلد قضية، ولا ترى الصلة بين ولاية اللجنة وتواجد زيمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستناداً إلى التقرير، لم تجد اللجنة خلال الزيارات التي قامت بها للبلدان الأخرى في الجنوب الأفريقي، أي دليل يثبت أن بلداً من بلدان الجنوب الأفريقي يهرب الأسلحة إلى القوات المسلحة الرواندية السابقة ومليشيات إنتراهاموي أو إلى أي منظمة أخرى في هذا الشأن. ولذلك لا نرى ما يدعو إلى جعل عدم الدعوة إلى زيارة البلد قضية في هذا التقرير.

وفي الفقرة ٨٧، تخلص اللجنة إلى أنه "على الرغم من أن مجلس الأمن فرض حظراً على توريد الأسلحة للقوات المسلحة الرواندية السابقة/مليشيات إنتراهاموي ... فإنها أصبحت بالفعل حليفة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحلفائها، حكومات كل من أنغولا وتشاد وزيمبابوي وناميبيا ... إنها لحالة تبعث بالفعل على الاشمئزاز".

إن هذا البيان المغرض إلى حد كبير يكشف بوضوح عما تتسم به اللجنة من ارتجال وتحيز وتحامل. فبعد أن فشلت في أن تجد أي صلة لحكومتي بصلب ولايتها، أي التدفق غير المشروع للأسلحة إلى منطقة البحيرات الكبرى، تسعى اللجنة، من خلال مغالطات مقبولة، إلى اختلاق رابطة سياسية بين حكومتي وأولئك الذين ارتكبوا الإبادة الجماعية في رواندا، والذين ما فتئت حكومتي تدينهم في كل منتدى ممكن. ولقد أوضحت زيمبابوي في مناسبات عديدة المبادئ النبيلة لميثاقي منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة الذي حددت بها إلى الاستجابة لطلب مساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لصد الغزو الذي قامت به رواندا التي أقرت حكومتها فيما بعد بخرقها للقانون الدولي. ويحارب مرتكبو الإبادة الجماعية الاستبداد العسكري في رواندا لأغراضهم الخاصة التي لا دخل لحكومتي بها. ومن الإمعان في اللامسؤولية والإسفاف

أن توحى اللجنة بأن حلفاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذين يساعدون جمهورية الكونغو الديمقراطية على مقاومة الغزو الذي تقوم به رواندا وأوغندا، والذين زكى هدفهم النبيل رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المجتمعون مؤخرا في موريشيوس، يتحالفون مع ميليشيات إنتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة، في الوقت الذي لا يقوم فيه أي دليل على هذا التحالف. فتحالف الجماعة الإنمائية لا يتواجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب السياسة الداخلية في رواندا، ولا علم له بالأهداف السياسية والعسكرية لميليشيات إنتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة.

وإذا كانت اللجنة قد اختارت أن تتجاوز الطابع التقني لولايتها المتمثلة في التحقيق في التدفق غير المشروع للأسلحة في منطقة البحيرات الكبرى وتحشر نفسها في المجال السياسي بالتشكيك في شرعية تواجد حلفاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، دون أن تشكك في التواجد غير المشروع في ذلك البلد للجيش الرواندي، فإن المرء لا يلزمه أن يكون حاصلا على درجة الدكتوراه حتى يدرك التعاطف السياسي للجنة.

وفي الفقرة ٩٧، توصي اللجنة بأنه "قد يرغب المجلس أيضا في أن يهيب بالحكومات المشتركة في النزاع أن تعلن استنكارها لقوات وميليشيات الحكومة الرواندية السابقة ولأي احتكام للكرهية العنصرية وتبرئة نفسها منها". ومرة أخرى تضل اللجنة بانكبابها على مسائل ليست لها صلة معينة أو محددة بولايتها. ولم تورد اللجنة في تقريرها أي دليل على أن القوات المتحالفة بدفاعها عن سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية تحرض على الكراهية العنصرية في صفوف شعب الكونغو، كما لم تورد ما يثبت تواطؤ القوات المتحالفة مع مرتكبي الإبادة الجماعية الروانديين. فزيمبابوي وحلفاؤها لا يتدخلون في السياسة الداخلية لرواندا، وسيظلون يقدمون المساعدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لصد الغزو أيا كان مصدره.

وفي الختام، تعتقد حكومتي أن غرض اللجنة هو جمع الحقائق والأدلة لتمكين مجلس الأمن من اتخاذ قرارات عن بيعة. ونأسف لكون النتائج والتوصيات المتحالفة والمتحيزة بشكل مكشوف التي توصلت إليها اللجنة فيما يتصل بزمبابوي ومشاركة حلفائها في جمهورية الكونغو الديمقراطية تفتقر إلى تلك الحقائق وترمي بشكل واضح إلى التماس الأعذار لما أقرت به رواندا علنا من غزو لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولتواجدها المستمر في ذلك البلد في انتهاك للقانون الدولي.

وسأغدو ممتنا لو عممتم هذه الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن.

(توقيع) ماشيفينيكا توبياس مابورانغا
السفير والممثل الدائم

— — — — —